شولاميت ألوني، بالمقعد الوحيد الذي كانت تشغله في الكنيست السابق. أما القوائم الخمس الباقية، التي كانت ممثلة في الكنيست السابق؛ وهي الأحرار المستقلون (مقعد واحد)، وبلاتو شارون (مقعد واحد)، وعمال اغودات يسرائيل (مقعد واحد)، والقائمة العربية الموحدة (مقعد واحد)، وشلي التي ضمت زعماء من عرف باسم معسكر السلام الاسرائيلي (مقعدان)، فقد خسرت مقاعدها جميعاً (انظر أيضاً الجدول رقم ١)[١].

وكان قد سبق انتخابات الكنيست العاشر معركة دعاويّة ساخنة بين الكتلتين الكبيرتين، المعراخ والليكود، لم تتوان القوائم الأخرى عن الادلاء بدلوها فيها. كما أن هذه الانتخابات تمت، من حيث المواقف، أو المشكلات التي كانت موضوع المعركة الانتخابية، أو القوى التي شاركت فيها، على أرضية التطورات التي تتفاعل داخل الكيان الصهيوني منذ حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، على الأقل،إبما طرأ عليها من مسارات جديدة، بعضها لم يكن متوقعاً، منذ استلم الليكود السلطة اثر فوزه في انتخابات الكنيست التاسع، في ايار (مايو) ١٩٧٧، ثم توقيع معاهدة السلم المصرية ـ الاسرائيلية في اذار (مارس) ١٩٧٩.

ويمكن القول، من خلال نظرة سريعة إلى نتائج الانتخابات الأخيرة، ومقارنتها بسابقاتها، أن هنالك ظاهرتين بارزتين تميزانها: الظاهرة الأولى هي الاتجاه نحو الاستقطاب الذي يتمثل في بروز القوى السياسية؛ ونتيجتها، كما يبدو، تبلور قوتين سياسيتين رئيسيتين كبيرتين في اسرائيل، هما الليكود والمعراخ، واختفاء الأحزاب أو القوى السياسية الصغيرة أو المتوسطة الحجم، تدريجياً، أو على الأقل تحجيمها وتقليص نفوذها. أما الظاهرة الثانية، فهي الاتجاه نحو التطرف في مواقف الناخبين الاسرائيليين بعامة، كما يستدل بوضوح من التأييد المتزايد الذي تحظى به القوائم الانتخابية ذات النهج المتصلب؛ ومن ثم سيطرة المواقف المتصلبة، على وجه العموم، مقابل انحسار نفوذ من يعرفون بأنهم معتدلون. وكما أن لكل من هاتين الظاهرتين اسبابها ودوافعها الناجمة عن تطورات مختلفة ومسارات متشعبة، جذور بعضها عميقة بعيدة، فإن لكلٍّ منهما، أيضاً، تأثيرها على نظام الحكم في اسرائيل؛ ومن ثم على مواقفه السياسية، داخلية كانت أم خارجية، بمختلف ابعادها.

انتخابات عند الضرورة

جرت انتخابات الكنيست العاشر في موعد مبكر عن ذلك المقرر لاجرائها وفق القانون؛ إذ ينبغي أن «تجري الانتخابات للكنيست في ثالث يوم ثلاثاء من شهر حشفان [وهو الشهر الثاني في السنة العبرية، ويقع عادة خلال شهري تشرين الأول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) من السنة الميلادية] من السنة التي تنتهي فيها خدمة الكنيست السابق [ومدة خدمة الكنيست هي أربع سنوات من تاريخ انتخابه]؛ غير أنه إذا كانت السنة [العبرية] السابقة لها سنة كبيسة [حيث يضاف إليها شهر ثالث عشر، هو آذار الثاني]، فتجرى الانتخابات في أول يوم ثلاثاء من ذلك الشهر [حشفان]»[٢] ووفقاً لهذه التعليمات، وهي ذات مفعول دستوري، كان من المفترض أن تجرى هذه